

الأزمة الراهنة في علم النفس الاجتماعي

بقلم

مصطفى سويف

هل توجد أزمة حقيقية في ميدان علم النفس الاجتماعي في الوقت الحاضر ؟ أم أنها مجرد أزمة زائفة ناتجة عن سوء استعمال العملة المعترف بها في هذا الميدان ؟ إن الإجابة على هذا السؤال من الأهمية بمكان ، فعلى ضوءها نستطيع أن نتنبأ بالمستقبل القريب لهذا العلم ، كما نستطيع أن نساهم في توجيه الوجهة التي تمكنه من أداء رسالته كما ينبغي أن يكون الأداء . على أن هذه الإجابة نفسها إنما تتحدد على أساس موقفنا المنهجي العام ، فإذا كنا ذوى نظرة تكاملية إلى نمو العلم وارتقائه فسيختلف حكمنا عما إذا كنا ذوى نظرة تجزئية نرى العلم يتقدم كما كلما وضع فيه بحث ولو كان جريئاً ، وينمو كلما أجريت فيه تجربة ولو كانت فرعية . وسيختلف حكمنا أيضاً إذا كنا ذوى نظرة ديكارتية إلى تاريخ العلم عما إذا كنا ذوى نظرة ميكانيكية ، ففي الحالة الأولى لن يفزعنا أن نشهد بعض الركود أو التأخر في ارتقاء العلم بل سنرى في ذلك ظاهرة طبيعية نشهدا في كل نمو حي ، أما في الحالة الثانية فإذا شهدنا ركوداً أو تأخراً فسنرى فيه ما يدعو للكثير من التوجس والتشاؤم . لذلك وجب علينا أن نكون على وعي بموقفنا المنهجي قبل أن نصدر حكمنا .

إن اصطلاح /الأزمة/ يغلب استعماله في ميدان الاقتصاد ، وقد اعتدنا أن نشهد ثمة أنواعاً من الأزمات ، فهناك أزمات مفتعلة وهناك أزمات حقيقية ، ومحور التفرقة بينهما هو عملية الإنتاج . فإذا كانت الأزمة تتعلق بصميم هذه العملية وتهدد سيرها وتقدمها فهي الأزمة الحقيقية الخطيرة ، وإلا فهي أزمة مفتعلة ليست ذات خطر . وهنا نعود فتساءل : هل توجد أزمة حقيقية في علم النفس الاجتماعي أم أن الأزمة التي نشعر بوطأتها مفتعلة ؟ وبعبارة أخرى هل الأزمة

القائمة متعلقة بصميم البحث العلمى والقدرة على مواصلته وتوسيع آفاقه والابتكار فيه ، أم هى متعلقة بأسباب خارجة عن نطاقه كعدم توفر عدد كاف من الباحثين ، وعدم عناية الدولة بالإنفاق على المعاهد والعلماء ، وعدم عناية المعاهد بتنسيق العمل بين الباحثين . . . إلخ ؟

عند ما تلقى السؤال بهذا الوضوح ، نحاول أن نستحضر خبرتنا فى الاطلاع على حركة البحث والتأليف فى هذا العلم ، فنجد الحقيقة التالية : أن هذه الحركة ماضية بخطى سريعة ، فالمراجع لا تفتأ تظهر ، والبحوث التجريبية الفرعية لا تنقطع ، وعدد العلماء الكبار الذين يوقفون نشاطهم على الإنتاج فى هذا العلم وفير ، ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد جهود بارتلت F.C. Bartlett ومورفى G. Murphy وألپورت F. Alport وبراون J.F. Brown وثاولس R.H. Thouless ولفين K. Lewin وليپيت R. Lippitt وهوايت R.K. White وأمثالهم * . كذلك يجرى الإنتاج فى فروع عديدة من العلم ، فهناك بحوث فى « جماعات الأطفال » و « عصابات المراهقين » ، وفى الجناح وفى السلوك الإجرامى وفى السلوك المتكامل ، وفى عمليات التربية فى مختلف المجتمعات من مختلف المستويات الحضارية ، وهناك بحوث لا تكاد تقع تحت حصر فى أثر البيئة فى الشخصية وإلى أى الأعماق يصل هذا الأثر وأى جوانب الشخصية يثبت فى وجهه وأياها يتشكل تبعاً له . . . وبوجه عام لا بد لنا من أن نشهد بوفرة النشاط وكثرة الإنتاج فى هذا الميدان . فما معنى الحديث عن الأزمة والحالة هذه ؟

ومرة أخرى نعود إلى تشبيها الذى عقدناه بين ميداننا وميدان الاقتصاد . والسؤال الآن هو : هل من الممكن أن تقوم أزمة رغم توفر الإنتاج وكفاية القوى اللازمة له ؟ والجواب على ذلك بالإيجاب . فمن المسلم به لدى علماء الاقتصاد أن وفرة الإنتاج ليست دليلاً على عدم وقوع الأزمة فى الحاضر أو فى القريب .

(*) يكتفى الاطلاع على البحوث التى تنشر بلا انقطاع فى مجالات .

“The J. of Social Psychology”, “The J. of Abnormal and Social Psychology” and “The Amer. J. of Sociology ... etc.

ويقرر الدكتور ميلر J. G. Miller نقلاً عن السجل القوي للتخصص العلمى بأن هناك ١٢٠٠٠ اثنى عشر ألف صحيفة علمية فى هذا الميدان ، و ٢٨٠٠٠ ثمانية وعشرين ألف باحث متخصص فيه . وهذا بناء على الإحصائيات التى أجريت فى سنة ١٩٤٥ .

نعم إن بعض الأزمات قد ينجم عن نقص فى الإنتاج ، ولكن هناك أزمات أخرى تنجم عن فوضى الإنتاج . وعندئذ تكون قوى الإنتاج متوفرة لكنها لا تمضى على خطة رشيدة . ومن هذا النوع تماماً أزمة علم النفس الاجتماعى الراهنة . فهى أزمة الإنتاج الوفير الذى لا يمضى حسب خطة مرسومة ، ومن ثم فإنه يتضخم فى أحد الجوانب ويظل هزيعاً فى جانب آخر ، وينمو ويصقل مناهجه ونتائجه فى أحد الفروع ولكنه فى فرع آخر يظل خاملاً متأخراً ، تغلب على مناهجه البدائية ويشيع فى نتائجه التبسيط المخل الذى لا يتفق وتعتقد الواقع . والأمثلة على ذلك كثيرة . فنحن إذاً قارنا بين البحوث التى تدور حول « اختبارات » القدرات المختلفة وعلاقتها ببعض جوانب البيئة وبين البحوث فى « سيكولوجية العمل الجماعى » فإننا نجد الأولى غزيرة بل متضخمة فى حين أن الثانية ضئيلة العدد تحتاج إلى كثير من الصقل والتهذيب ، كما تحتاج إلى ابتكار المناهج الملائمة بتعديل المناهج المستعملة فى الفروع الأخرى واستحداث ما يناسب هذا الفرع . والشىء الذى يثير العجب ألا ينال ميدان « العمل الجماعى » من عناية الباحثين ما يناله ميدان « القدرات » مع أن الأول ينبىء بخصوصية تفوق كثيراً خصوصية الأخير كما أنه سوف يدخل - غالباً - تعديلات كثيرة على فهمنا ومعالجتنا له . كذلك إذاً قارنا بين البحوث التى تتناول علاقة الفرد بالأسرة والبحاث التى تعالج « سيكولوجية الطبقات » نجد الفرق نفسه ، فالأولى وفيرة كل الوفرة وقد أجريت فيها كثير من التجارب التى أثبتت بعض الفروض ودحضت فروضاً أخرى (كتجارب ارتباط سلوك الطفل بترتيب ميلاده (١ ص ٣٤٨ - ٣٦٣) وبحاث الطفل « غير المرغوب فيه » ، وعلاقة الجناح باستقرار الأسرة . . .) ولكن الأخيرة محدودة العدد والأفق مع أنها شرط لا بد منه لإمكان تأويل نتائج الأولى تأويلاً دينامياً . وقد أثبت لفين أن هناك فرقاً واضحاً فى درجة استقرار كل من الطبقات الاجتماعية الثلاثة العليا والوسطى والدنيا ، يتجلى فى كون الطبقة الوسطى تعيش فى درجة من الصراع أكثر مما تتعرض له الطبقتان العليا والدنيا نتيجة للتفاوت الشديد بين المستوى الذى تريد هذه الطبقة أن تبقى عنده وبين قدرتها على تحقيق هذه الرغبة^(٢) كذلك أوضح دافيز A. Davis كيف أن أسلوب التربية يختلف اختلافاً كبيراً فى الطبقة الدنيا من المجتمع الأمريكى الزنجى عنه فى الطبقة الوسطى من المجتمع الأبيض^(٣) كما أن هولينجز هيد Hollingshead أبان

الصلة الوثيقة بين درجة الاستقرار في الأسرة وبين الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها ، وهو يقول برأى يتعارض مع ما يذهب إليه لفين ، إذ يقرر أن عدم الاستقرار يبدو في أعلى درجاته في أسر الطبقة الدنيا (٤) .

ومن الجلى أن هذه البحوث تلقى ضوءاً على أهمية موضوع سيكولوجية الطبقات الاجتماعية ، وعلى ضرورة استقصائه كشرط لضبط معرفتنا بسيكولوجية الأسرة ، وعلى ضوءه سوف نستطيع التغلب على كثير مما يبدو أمامنا الآن متناقضاً في نتائج بحوث الأسرة لأننا سندخل في حسابنا هذا العامل الهام عامل « الوضع الطبقي للأسرة » . كذلك يبدو بعض التعارض بين نتائج هذه البحوث - أعني بحوث « سيكولوجية الطبقات » مما يدل على أنها لا تزال في حاجة إلى كثير من العناية وتوفر الجهود لخدمتها .

ويلوح لنا أن محاولة الكشف عن الصلة بين « العمل الجماعي » و « سيكولوجية الطبقات » سوف تعود على العلم بنتائج باهرة . وكثير من اللامحات العابرة التي تمر بنا أثناء قراءتنا لمؤلفات كبار العلماء في هذا العلم تنبئ بذلك . ففرتيمير M. Wertheimer يشير في أحد بحوثه إلى أهمية الاشتراك في عمل جمعي وما يترتب عليه من اتحاد عميق بين الجماعة يتجلى في سيادة الشعور « بالنحن » ولا تبقى ثمة « أنوات » مستقلة (٥) ويقول فرويد أن « الاشتراك في عمل واحد » يتوى الروابط اللمدية بين الزملاء بحيث يتجاوزون التقارب من أجل المنفعة العاجلة فحسب إلى ما هو أعمق منها (٦ ص ٥٧) وتدل البحوث الأثر وپولوجية التي قام بها مالينوفسكى B. Malinowsk على أهمية العمل الجماعي وعمق أثره في تضامن المجتمع البدائي وشعوره بوحدته (٧ ص ١٥٧ وغيرها) ويقرر شاندراداس J. Chandra Das بناء على بحوثه التي قام بها في قبيلة الشيرو الهندية أن جميع ضروب النشاط الاجتماعي الدينية والاقتصادية ترتبط مباشرة أو بطريق غير مباشر بالعمل المنتج للغذاء (٨) كما أن تومسون G. Thomson يبرز الأهمية الكبرى لتنظيم العمل الجماعي في عملية التكامل الاجتماعي ويربط بينه وبين ظهور اللغة والفنون في الجماعة البشرية ، فقطاع اللغة والرقص والموسيقى والشعر تمتد جذورها التاريخية في الحركات الإيقاعية للأجسام البشرية المهمة في العمل الجماعي (٩ ص ٤٥١) . ويمكن القول بوجه عام إن جميع الدلائل تنبئ بأهمية « العمل الجماعي » في ظهور درجة مرتفعة من التضامن الاجتماعي ومن هنا يكون

الكشف عن الصلة بينه وبين سيكولوجية الطبقات والربط بين هذه الحقيقة وبين مكتشفات البحوث الأنثروبولوجية على أساس فكرة الارتقاء الاجتماعي وما يصحبه من تغير differentiation اجتماعي .

على أننا إذا التمسنا الأمثلة للجوانب المهجورة في ميدان علم النفس الاجتماعي رغم إمكانياتها العظيمة فسنجد الأمثلة العديدة . ولكن المهم هنا هو الكشف عن أسباب هذه الظاهرة لا تعداد الأمثلة . ولا ريب عندنا في أن لها أسباباً كثيرة معقدة يخرج بعضها عن اختصاص العلماء بحيث لا يمكن أن نلقى عليهم تبعته . وتاريخ العلم زاخر بالأمثلة على العقبات التي كانت توضع في وجه البحث التزيه عن الحقيقة وإعلانها . ولكن إلى جانب ذلك توجد أسباب من صميم العلم ، وهي أسباب هامة يستطيع العلم بالقضاء عليها أن يتغلب على أزمتها الحاضرة إلى حد غير يسير فيحرز تقدماً ملحوظاً على الرغم من العقبات والعراقيل التي تعترض سبيله . وليس ثمة من ينكر تقدم البحوث الفيزيائية والبيولوجية بشكل يفوق علم النفس الاجتماعي ، وقد تم هذا التقدم على الرغم من الظروف الاجتماعية السيئة التي تحيط بالباحثين جميعاً . وقد يقال إن لكل من هذين المبحثين تاريخاً طويلاً ، أطول بكثير من تاريخ علم النفس الاجتماعي ، ولكن هذه الحجة لا تكفي لتبرير أزمة هذا العلم ، فإن البحوث الفيزيائية بمنهجها الحديث وبعد تخلصها من كثير من شوائب الغيبية كفرض « الأثير » وفرض « الجاذبية » لا يكاد يزيد عمرها على عمر علم النفس الاجتماعي ، كذلك الحال في البحوث البيولوجية . وقد يقال إن العقبات التي وضعت في سبيل علم النفس الاجتماعي أقوى وأشد عرقلة لتقدم البحث من تلك التي وضعت في سبيل الفيزياء والبيولوجيا ، وقد كتب أحد الباحثين يقول إن الترتيب التاريخي لظهور العلوم جاء على قدر درجة تهديدها المباشر لبقاء أوضاع اجتماعية قائمة ، وعلى ذلك كان الفلك من أقدم العلوم لأن الصلة بينه وبين الأوضاع الاجتماعية بعيدة جداً إذا قيست بالصلة بين العلوم الاجتماعية والأوضاع القائمة في الجماعة البشرية ، ولذلك لم تظهر العلوم الاجتماعية إلا حديثاً جداً . وتلك نظرة على جانب من الصدق لا يمكن إنكاره ، وعلى أساسها يمكننا أن نفسر بعض التأخر الملحوظ في هذه العلوم ، ولكنها كالحجة السابقة لا تقوم سبباً كافياً لتبرير الأزمة التي نحن بصدد الحديث عنها . ذلك أن القوى الاجتماعية التي تعرقل لا تقتصر على العرقلة

فحسب ولكنها تعمل في الوقت نفسه على تشجيع ذلك العلم نفسه الذي تعرقله وذلك لتستغله في سبيل بعض المصالح الخاصة ، وهذا ما نراه بشكل واضح في الفيزيكا ، وقد أفادت « النظرية الفيزيائية » من هذا التشجيع — ذى المقاصد الخاصة (١٠) ، ويلقى علم النفس الاجتماعي تشجيعاً مماثلاً لأغراض مماثلة ، ولكنه لم يفد مثلاً. أفادت الفيزيكا .

فما سبب ذلك ؟ يلوح لنا أن السبب النوعي القريب هو في عدم وجود خطة مرسومة توجه على أساسها البحوث . وليس المقصود بالجديث عن الخطة المرسومة الدعوة إلى عقد اتفاق بين العلماء اختصاص لتوجيه البحوث هذه الوجهة أو تلك ، فهذا مثل أعلى في تنظيم البحث العلمى أبعد من أن يتحقق في القريب * ، ولكن المقصود هو الخطة التي تنجم عن قيام فرض علمى شامل يفيد من البحوث القائمة ويشير بإجراء بحوث أخرى بعينها ، فرض يقيم قائمة العلم كبناء متكامل ، فيوضح للعلماء طريقهم الذى ينبغي لهم أن يسيروا فيه ، ويبين لهم ما يجب تعديله وما يجب استكمال ، ويوضح سبب التعارض بين بعض البحوث التجريبية الحديثة فيضمها في إطار واحد يفسر تعارضها ، ويبين كيفية الإفادة من كثير من البحوث التي لم نستطع بعد فهم دلالتها كالبحوث الإحصائية بأنواعها المختلفة . وعلى ضوء هذه الخطة الواضحة إلى حد كبير يستطيع الباحث أن يحدد « موقفه العلمى » بشكل أكثر وعياً وبالتالى أكثر موضوعية ، بدلا من تحديده تبعاً للهوى الشخصى ، أو بناء على عوامل تاريخية غامضة (في تاريخ تنشئة الباحث مثلاً) . فليس أشد شعوراً بوطأة الأزمة من الباحث عند ما يحاول أن يخطو خطواته الإيجابية للمساهمة في تنمية العلم . أين يبذل جهده ؟ إن الطريقة المثلى هي أن يتتبع تراث العلم الذى يبحث فيه ومن هذا التبع يكتسب معرفة إيجابية ودراية بالمناهج الملائمة وطريقة تطبيقها ثم هو يعرف مواضع النقص في العلم وعندها يبذل جهده ، ولكن الباحث في علم النفس الاجتماعي لا يستطيع أن يقوم بمهمته بهذه السهولة ، والسبب الأول في ذلك هو أن تراث البحوث الذى يواجهه لا يتحد أمامه في بناء نظرى متكامل . نعم إن هناك جوانب مشتركة بين هذه البحوث ، فهي تشترك في بعض المناهج وتشابه أو تتقارب في بعض النتائج ، وأوجه الشبه والتقارب توحى بإمكانية اندماجها في بناء نظرى موحد مستمد من عدد قليل

(*) ولكنه ليس ضرباً من الإغراق في الخيال ، لأنه متحقق الآن فعلاً في بعض بحوث الذرة .

من المبادئ العامة والتصورات ، ولكن هذا البناء لا وجود له بالفعل . ولذلك لا يعرف الباحث أين تشتد الحاجة إلى جهده . إنه يطلع على ثغرات في كثير من الميادين ، ولكن على أى أساس يفضل البدء بالعمل في أحد الميادين دون سواه ؟ إنه غالباً أساس غير موضوعي . ونتيجة ذلك زيادة عدد البحوث ، وأحياناً زيادة طفيفة في ضبطها ، ولكن التقدم العلمي الحاسم لا يتحقق بهذه الطريقة .

إن العلم لا ينمو بمجرد الإضافات الكمية لمقدار التجارب التي يجريها الباحثون ، ولكن لا بد له إلى جانب هذه الخطوات الوثيدة من وثبات يحرز فيها من الانتصار والتقدم ما لا يقاس إلى خطواته السابقة . لا بد من وثبات جريئة يسبق النظر فيها التجريب وتقوم التجربة فيها لتحقيق فرض أو جانب من فرض . هذا ما حدث في تاريخ العلوم الفيزيائية (١١) والبيولوجية (١٢) وما لا بد من حدوثه في علم النفس الاجتماعي (٢١) . يسود التفاؤل كثيراً من المؤلفين لأن المنهج التجريبي قد وطد أقدامه في البحوث النفسية الاجتماعية الحديثة ، وقد أجريت فعلاً تجارب هامة من أجدها بالذكر تجربة لبيت وهوايت في أثر التنظيم الاجتماعي على درجة التعاون بين أعضاء الجماعة (١٣) وتجارب دانا كليزوريخ Dana Klisurich في معرفة أثر « القرار » الجماعي في القيام بعمل معين (٢) . ولكن على الرغم من ذلك فلاسترسل في إجراء التجارب وتراكم نتائجها ليس هو الطريق إلى الكشف العلمية الكبيرة . هذا إلى أن إجراء التجارب غير ميسور بدون فروض توجهها ، ومعظم التجارب القائمة في الميدان إنما تقوم بالفعل لتحقيق فروض معينة ، ولكنها فروض صغرى وليس لوضعها خطة مرسومة ، ومن ثم فهي مبعثرة .

إن المهمة الرئيسية للتجريب العلمي هي تحقيق فروض أو تعديلها وليست كما يظن البعض اكتشاف هذه الفروض . وهذا ما يلزمنا أن نتذكره دائماً . يقول مورفي ونيوكوم T. Newcomb ، في جميع البحوث القيمة كانت التجربة هي اللبنة الأخيرة التي تتوج هذه البحوث ، فكانت بمثابة الإكمال التكنيكي للتحليل . يجب أن نؤكد أن المنهج التجريبي في هذه الحالات جميعاً جاء متأخراً بعد أن تكون المشكلة الرئيسية قد تحددت واتضح خصائصها المميزة لها بحيث نعرف ما يمكن التحكم فيه وقياسه من بين أجزائها . وإذا كان لنا أن نبليغ ما بلغته الفيزيكا من الدقة والقدرة فيجب أن نتنبه إلى أن المشكلة الرئيسية التي تبرز أمام الباحثين عن طريق الملاحظات أو التأمل أو الحساب هي التي تقترح طريق

التجربة الملائم لها ، وأن التجربة لم تلعب دوراً حاسماً في تاريخ الفيزيكا إلا لأن الباحثين استطاعوا أن يواجهوا الطبيعة بأسئلة واضحة فعلاً (١ ص ١٤) . وهذا ما يؤكد أيضاً براون (١٢) ولفين (١٤) وثاولس (١٥) .

التجربة العلمية ما هي إلا استشارة واقعة أو عدة وقائع معينة عن طريق التحكم في عواملها المختلفة ، ولن نستطيع أن نجريها إلا إذا وجدت لدينا أولاً فكرة — غامضة وعامة غالباً — عن هذه العوامل وتنظيمها بحيث نعمل على توفيرها وتوجيهها ، وهذا صحيح بالنسبة للتجربة الجزئية وبالنسبة لمجموعة التجارب (منظوراً إليها ككل) التي يمكن إجراؤها في أحد العلوم . وفي أثناء مواجهتنا المباشرة « لتفاعل مادة التجربة » نكشف عن كثير من الهنات والثغرات في فروضنا فنضطر إلى إدخال كثير من التعديلات بل قد نضطر إلى العدول عن الفرض نهائياً ، وتاريخ العلوم ملئ بالتجارب الحاسمة التي أنهارت على أساسها فروض بل ونظريات كانت راسخة ، ولكن التجربة مهما بلغ من دقتها وحسمها لا تصل إلى درجة الكشف عن نظرية . ومن المسلم به أنها قد توحى بلفتة خصبة ، ولكن لا بد من عقل ذكي تومض فيه هذه اللفتة ، فقد يشهد التجربة عدة باحثين ولكن لا يفتن لدلائلها وخصوصية إيجاعاتها إلا باحث واحد من بينهم .

وقد يبدو للبعض أن هذه النظرة تنطوى على وقفة مثالية idealist من تاريخ العلم وتطوره لأنها تضخم أهمية النظرية على حساب التجربة . وهذا غير صحيح . فليس في حديثنا أى محاولة للإقلال من قيمة التجربة أو الملاحظة ، فما لا شك فيه أن الفروض النظرية بدونها مجرد تأملات عابرة لا قيمة لها في تاريخ البحث العلمى بمعناه الدقيق ، بل إن هذه الفروض لتبدو عاجزة عن أن تقوم بدونها عجزاً تاماً ، إذ لا بد لها من أن تستند في قليل أو كثير إلى تجربة أو مشاهدة . ولكن عند ما ننظر بنظرة واسعة إلى التاريخ العلم وتطوره نجد أن هذا ليس هو المهم ولكن المهم فعلاً هو الطريقة التي نجرى بها التجربة أو الملاحظة . أهى طريقة عشوائية أم طريقة رشيدة تعتمد على فرض موجه . وهذا الفرض وإن كان يتغذى على التجارب والملاحظات وينمو بفضلها أحياناً إلا أنه في المراحل الحاسمة من نموه يسبق مستوى التجريب ويقف أمامه كهدف يجذب به ويوجهه . فلا ينبغي لنا أن ننساق مع التجربة وننسى النظرية ، بل يجب أن نتذكر دائماً أن العلم بناء دياكتي قوامه النظرية المدعمة والتجربة البصيرة .

ولكن يبدو أن هذه الحقيقة في حاجة إلى أن تذكر بين الحين والحين ، لأن العلم لا يتقدم دائماً في خط مستقيم ، ولكنه ينمو كما ينمو الكائن الحي ، يتقدم أحياناً ويتعثر أحياناً بل ويتقهقر أحياناً أخرى ثم تتجمع قواه ويشب وثبة جريئة لا يلبث بعدها أن يتعثر قليلاً ، فهو يتقدم ولكن في طريق لولبي . وما يحدث الآن في علم النفس الاجتماعي يشبه أن يكون ضرباً من التعثر ، ولسنا وحدنا الذين نشعر بوطأة أزمته ، ولكن كبار العلماء يشعرون بها وينهبون إلى خطرها (١، ٢، ١٢، ١٤، ١٦، ٢١، ٢٢) ، ونحن بهذا البحث إنما نساهم في التنبيه إليها .

يندفع كثير من الباحثين وراء التجربة ، ويكونون مدفوعين في الغالب بتقديرهم لها — وهو تقدير يستند إلى خبرة تاريخية طويلة — وبشيء من النفور من التأمّلات النظرية خشية الخروج على دستور العلم المتعارف عليه . ولكنهم يغالون أحياناً في هذا الاتجاه ، ويحدث لهم ما يشبه ظاهرة القصور الدائى في الفيزياء ، وعندئذ يبدو على العلم الحيرة والتخبط ، وتصبح كل خطوة تبذل في نفس الطريق بقصد تنمية العلم عاملاً في تأخره لأنها بذل لجهد في غير موضعه ، وبالتالي فقدان إمكانية ، أو على الأقل إفادة ضئيلة من إمكانية كان باستطاعتها أن تدر فائدة كبيرة . وأمام هذا التيار يجب إعادة التذكير بأهمية النظرية ، لأنها هي التي تجمع المشاهدات والتجارب وتنظمها وتكسبها دلالتها .

*
*
*

على أننا لا نستطيع أن نغفل هنا ذكر المحاولات التي قامت في ميدان علم النفس الاجتماعي لإقامة صرح النظرية الشاملة . فقد قامت فعلاً هذه المحاولات ؛ ونذكر من بينها :

ا — نظرية الغرائز .

ب — النظرية السلوكية .

ج — نظرية التحليل النفسى .

د — النظرية الجشططية .

وقد بدا فشل المحاولتين الأوليين واضحاً ، ونالهما من النقد ما أفقدهما الكثير من قيمتهما العلمية . أما النظريتان الأخيرتان فأنصارهما الآن كثيرون ، والبحوث التي تصدر لتعزيز كل منهما لا تنقطع عن الظهور . وقد ساهمت كل منهما في الكشف عن كثير من حقائق السلوك ، كما قدمت من مناهج البحث ما أفاد العلم فائدة لا يمكن إنكارها . فأما التحليل النفسى فقد كشف بما لا يدع مجالاً للشك عن أهمية خبراتنا الماضية في تحديد سلوكنا الحاضر ، وقد تمكن لوريا

A.R.Luria من إثبات ذلك تجريبياً فأضاف بذلك برهاناً معملياً إلى وثائق العيادات التي لاحصر لها (١٧). ومن أهم المناهج التي عرفت نتيجة لخبرة المحللين النفسيين منهج الاستبصار interview وهو من المناهج التي يحتاج إليها الباحث الاجتماعي في كثير من البحوث. أما النظرية الجشططية فقد كشفت عن أهمية تنظيم المجال في تحديد السلوك، وبذلك فتحت الطريق للبحث في أثر الحضارة في تحديد سلوك الأفراد التابعين لها، وقد تكلم كثير من علماء الاجتماع وفلاسفة التاريخ في هذا الموضوع ولكنهم لم يتناولوا العمليات المعقدة التي يستجيب بها الفرد لمقتضيات الإطار الحضارى، وهذا ما قدمه العلماء الجشططيون. وقد أدخلوا على منهج إجراء التجارب تحسينات كبيرة لن يستطيع أى مؤرخ للمنهج التجريبي في علم النفس الاجتماعي إغفالها.

إلا أننا برغم ذلك لا نستطيع التنبؤ لإحداهما بالسيادة في الميدان لأسباب متعددة. فأما نظرية التحليل النفسى (في صورتها الكلاسيكية الفرويدية) فتعانى من عدة شوائب جوهرية، نذكر منها:

(أ) الإبقاء على فرض الغرائز، مما يصيغ تفسيراتها بصيغة الحتمية الميكانيكية
(ب) البدء بافتراض أن الإنسانية «كائن مضاد للحياة الاجتماعية» بطبيعته، وهو ما لا يتفق ونتائج بعض البحوث التجريبية الحديثة، كتجارب مكارتى McCarthy التي تبعت مظاهر التمركز في الذات egocentricity لدى الأطفال ووجدتها قليلة لا تكاد تتجاوز ٦٪ من مجموع السلوك (١٨).

(ج) تضخيم شأن عقدة أوديب، واعتبارها جزءاً جوهرياً في «الطبيعة البشرية»، وقد كشف مالىنوفسكى ببحوثه في الشعوب البدائية عن خطأ هذا الفرض وارتباط مظاهر هذه العقدة بأوضاع اجتماعية معينة، لا بأرجاع فطرية كما يقرر المحللون النفسيون.

(د) تضخيم شأن الأسرة في تنشئة الطفل، مما لا يطابق الواقع إلا في حالة الأسرة بوضعها الراهن في الطبقة الوسطى في المجتمعات الغربية. وتدل البحوث الحديثة - على قلبها - التي تتناول حياة الأسرة في الطبقات الاجتماعية المختلفة، والبحوث الأنثروبولوجية العديدة، على أن الأسرة لبس لها دائماً هذا الدور الهام، وأن دورها يتحدد تبعاً للإطار الحضارى المحيط بها ولمركزها الاجتماعي.

(هـ) تفسير السلوك تفسيراً بيولوجياً، مما يترتب عليه فهم معظم جوانب

الحضارة الإنسانية (العلم والفن و . . . إلخ) على أنها ضروب من « التسامى » sublimation . وبذلك يغفل الباحث ما لهذه الجوانب من قيمة موضوعية ، وأثر في تطوير « الطبيعة البشرية » .

وأما النظرية الجشططية ففي محاولتها الوقوف في وجه دعوى الغرائز ، وإثبات أهمية البيئة في توجيه السلوك ، كان عليها أن تواجه حقيقة هامة مؤداها أن تاريخ الشخصية عامل هام في تحديد أثر البيئة في الشخصية ، ولا يمكن القول بأنها نسيت هذا العامل ، ولكنها وضعت موضعاً منهجياً أدى إلى إغفاله . فهي ترى أن الخبرات الماضية تتحدد قيمتها السلوكية بقدر ما لها من آثار حاضرة في المجال الدماغي للشخص ، أى بقدر ما هي جزء من المجال السلوكي الحاضر للشخص . فإذا أضفنا هذه الآثار الدماغية إلى جملة القوى الحاضرة في البيئة الخارجية استطعنا أن نعلل السلوك تعليلاً كاملاً . ولكن يرد على ذلك بأننا حتى الآن لا نملك أية وسيلة للتعرف على الآثار الدماغية بحيث نستنتج ماضى الشخص منها ، بل على الضد من ذلك لا زلنا مضطرين أن نفترض وجودها بناء على ما نعرفه عن خبرات الشخص الماضية . وأقل ما يوصف به هذا المنهج أنه مثل أعلى لا يمكن العمل به في المستوى الراهن للبحوث السيكلوجية . وقد تجلت هذه الحقيقة بوضوح في البحوث الجشططية فجاءت خلوا من الكشف عن العمليات المعقدة التي يتسرب بها ماضى الشخصية في حاضرها . والنتيجة أننا لا نجد في المنهج الجشططى ما يمكننا من تفسير الفوارق بين عدد من الأفراد في استجاباتهم لنفس المؤثرات « الجغرافية » ، بعبارة أخرى لا يعيننا المنهج الجشططى على تفسير السبب الذي من أجله تكتسب البيئة الجغرافية الواحدة عدة دلالات سيكلوجية متباينة بعدد الأفراد الذين يواجهونها . وهكذا تكون النظرية الجشططية في محاولتها التخلص من الحتمية الميكانيكية التي تفرضها دعوى الغرائز و « الطبيعة البشرية المتحجرة » قد تورطت في نوع آخر من الحتمية الميكانيكية ، إذ تبدو الشخصية — من خلال بحوث الجشطط — شبيهة بالآلة التي تتحدد استجاباتها على أساس فعل القوى الخارجية . وقد يعترض البعض بأنهم يتحدثون عن « الذكاء » وعن « الاستبصار » وعن « مرونة » الشخصية « وصلابتها » وفي ذلك ما يدل على تنبهم لفاعلية الشخصية وإلى أنها ليست منفعة تماماً ، وهذا صحيح ، ولكنهم لا يفسرون هذه الفاعلية بل يكتفون ببعض الوصف الظاهري ، ولذلك تبدو وكأنها

قائمة على قوى ميتافيزيقية . ولو أنهم وضعوا تاريخ الشخصية وضعاً آخر في منهجهم ، وأجروا التجارب للكشف عن العوامل التكوينية في السلوك بنفس الدقة والبراعة التي أجروا بها التجارب للكشف عن مؤثرات البيئة لاستطاعوا أن يوضحوا معظم ما تركوه غامضاً في علل السلوك . ويكفي أن نذكر في هذا الصدد تجارب بيرش Birch التي كشفت عن حقيقة هامة مؤاها أن الشبانزية الصغيرة التي لا يتاح لها اللعب بالعصى منذ ولادتها لا تبدى « الاستبصار » الذى وصفه كوهلر Kohler في تجاربه الشهيرة ، في حين أن الحيوان الذى يتاح له اللعب الإعدادى بالعصى يحل المشكلة إن لم يكن « بالاستبصار » فعلى الأقل في زمن قصير (١٩) .

وأمام هذه الاعتراضات التى تناول الأسس المنهجية لكل من الجشطالتيّة والتحليل النفسى يبدو أنه لا بد من قيام نظرية شاملة جديدة ، تختلف اختلافاً جوهرياً عن كلا النظريتين وتستوعب ميزاتهما . ولا مخرج لعلم النفس الاجتماعى من أزمتة الراهنة إلا بقيام هذه النظرية . على أن ثاولس يرى أن هذه الحتمية لا معنى لها ، وأنه من المستطاع استمرار العمل بنظرتين أو ثلاثة أو أكثر في ميدان العلم الواحد ، ويقول إن التطلع إلى نظرية واحدة شاملة حلم لن يتحقق . ويدعو على هذا القول سمة الرضا بالأمر الواقع على طريقة فلسفة « ليس فى الإمكان أبدع مما كان » . وهو ينطوى على تشكيلك فى إمكان الابتكار والتقدم العلمى لا مبرر له . ويجب أن نوضح أولاً حقيقة هامة ، هى أننا بدعوتنا للنظرية الشاملة الواحدة لا نزعم أنها ستكون الخطوة الأخيرة فى تقدم العلم بحيث يصل عندها إلى كل الحقيقة فلا نحتاج إلى بذل الجهد بعد ذلك ، بل نرى بوضوح — تدعّمه الخبرة بتاريخ العلوم وتطورها — أن هذه النظرية سوف تفتح المنافذ لظهور مشاكل علمية جديدة أعقد وأعمق من كل مشاكل العلم التى نعرفها اليوم، وسيترتب على ذلك ظهور محاولات نظرية وتجريبية جديدة لإيجاد الحلول للملأمة ، وبعد فترة من الزمن سيظهر عجز النظرية عن أن ترد على جميع الأسئلة المثارة حينئذ ، وستوجد الحلول الجزئية المتعددة، وعندئذ تظهر الدعوة من جديد إلى إيجاد النظرية الشاملة التى تستوعب جميع هذه الحلول بعدد ضئيل من التصورات concepts ، وهكذا . فالنظور العلمى لا نهاية له ، يدفعه عاملان رئيسيان : هما اتساع الآفاق التى نطلع عليها فتفتح عيوننا على مشاكل

وقائع جديدة ، وتطور الواقع الخارجى نفسه مما يحتم تطوير النظريات العلمية بما يلائمه .

فالنظرية الشاملة إذاً لن توفر علينا جميع جهودنا العلمية ، ولن تقضى على جميع توترات مجال البحث العلمى ، ولكنها مع ذلك هى الشرط الأساسى لتحقيق هذا التقدم الذى للعالم . هى الشرط الأساسى لخروجه من حالة الركود والبلبلة التى تسيطر عليه فى بعض فترات حياته . فمن العوامل التى تزيد من حدة الأزمة الراهنة فى علم النفس الاجتماعى وجود أكثر من لغة نظرية لتأويل وقائعه . فعلاقة الطفل بأمه مثلاً يمكن تأويلها على ضوء المبادئ الجشططية ، كما يمكن تأويلها على ضوء التحليل النفسى ، وكذلك على أساس مبدأ « الاستزادة من المنبه اللاذ » adience وهو مبدأ يغلب عليه الطابع السلوكى . فهل نبقى على هذه التفسيرات الثلاثة أم نفضل واحداً من بينها ، وعلى أى أساس ؟

أما الإبقاء على التفسيرات الثلاثة فيتعارض مع الهدف الرئيسى من البحث العلمى ، وهو « الاقتصاد فى الجهود » فى محاولتنا تنظيم البيئة وتوجيهها . فرسالة العلم فى جوهرها هى : فهم أكبر عدد ممكن من الوقائع بأقل عدد ممكن من المبادئ أو التصورات تمهيداً لإحداث أكبر أثر ممكن فى البيئة بأقل جهد ممكن . ولا بد من الموازنة على هذا الأساس بين التفسيرات النظرية الممكنة لنفس الوقائع ، واختيار أقربها إلى تحقيقه ، ولا معنى بعد ذلك للإبقاء على التفسيرات الأخرى . أما إذا كان هذا الإبقاء يستمد تبريره من كون كل تفسير من التفسيرات القائمة يبدو عاجزاً أمام بعض الوقائع فى ميدانه فهذا خطأ فى صميم فهمنا لمعنى النظرية فالنظرية تستمد قوتها من صدقها ، وعند ما تعجز عن تفسير واقعة واحدة فى ميدانها أو تخطئ فى هذا التفسير أو فى التنبؤ بمستقبل هذه الواقعة فعنى ذلك أنها فقدت المبرر لبقائها ، ويجب البحث عن نظرية أشمل منها . لذلك لا نستطيع الأخذ برأى ثاولس ، ونحن نرى أنه مجرد محاولة توفيقية .

* *

بقى لنا أن نقول كلمة موجزة عن الفرض المنشود ، فلما لا شك فيه أنه لا بد وأن يحقق الصفات العامة الرئيسية التى لا بد من توفرها فى كل فرض علمى عامل . وهى ثلاثة :

(١) الاقتصاد الفكرى (أقل عدد من التصورات لتفسير أكبر عدد من الوقائع) .

(ب) تمكيننا من القدرة على التنبؤ .

(ج) إمكان إجراء اختبار البطلان بالنسبة له (أى يسمح لنا بتصور واقعة معينة إذا وقعت أبطلته ، فلا يكون مرناً مرونة لا حد لها) (١٥)

وهناك بالإضافة إلى ذلك صفات خاصة لا بد من توفرها فيه ليلائم طبيعة الوقائع في ميدانه الخاص . فنحن نتوقع أن يكون دينامياً ليتمكن من تفسير التحدد المتبادل بين أجزاء المجال السلوكى ، ومن ناحية أخرى ارتقائياً ليتمكن من تفسير ظهور هذا النمط دون غيره من أنماط المجال . وبعبارة أخرى نتوقع أن يكون دىالكتياً ، يفسر السلوك بالاعتماد على تحليل مجاله « الاقتصادى الاجتماعى النفسى » من ناحية ، وعلى حقائق الأنثروپولوجيا والبحوث الأنثوجينية من ناحية أخرى . وهذا التوقع يبشر به التطور العام للبحوث النفسية الاجتماعية . فنحن إذا نظرنا في الخطوط الكبرى لهذا التطور وجدناه يمشى نحو الاستزادة من صفة الديالكتية . فبعد أن كان العلماء في أواخر القرن الماضى وأوائل الحاضر يبحثون في بعض القدرات النفسية (القول بالميل الفطرى للمحاكاة ، واختبارات الذكاء ، ونظريات الغرائز) اتجهوا إلى تقدير أهمية البيئة ، ولكنهم غالباً في هذا التقدير (النظرية السلوكية) ، وعندئذ عادوا إلى تقدير فاعلية الشخصية وفي هذه المرة على أساس إبراز قيمة تاريخها إلى حد ما (التحليل النفسى بعد أن تبلور كحركة علمية) ولكنهم عادوا كذلك إلى الإقلال من أهمية البيئة بأن جعلوا أهم آثارها تقتصر على سنوات الطفولة ، وفي مقابل ذلك ظهرت محاولات جديدة لاستعادة الاهتمام بها (النظرية الجشطالتيية) وجاءت هذه المحاولة أنضج من نظيرتها السابقة وأكثر تنبها لفاعلية الشخصية فهى أكثر دىالكتية منها ، ولكنها مع ذلك ليست دىالكتية بما فيه الكفاية ، فهذا الاقتراب المتزايد من النظرة الديالكتية يبشر بأن النظرية العلمية القادمة سوف تكون أكثر تشبهاً بروح هذه النظرة (١٦) . وبالتالي ستكون أكثر مطابقة لطبيعة الوقائع النفسية الاجتماعية ، فتفسر ما فيها من حتمية وحرية في آن معاً ، دون أن تتورط في ميكانيكية فرويد أو حيوية برجسون .

المراجع

1. G. Murphy, L.B. Murphy Th. Newcomb, "Experimental Social Psychology", Harper; New York, 1937.
2. Lewin, K.; "Group Decision & Social Change", (Readings in Social Psychology", ed. by Newcomb, 1947; p. 330-344).
3. Davis, A.; "Child Training and Social Class", (Child Behavior and Development", ed. by R. Barker & others; 1943, McGraw-Hill, New York; p. 607-620).
4. Hollingshead, A.B. "Class Differences in Family Stability", ("The Annals of the Amer. Academy of Political & Social Science"; Nov. 1950; p. 39-47).
5. Wertheimer, M., "Gestalt Theory", (A Source Book of Gestalt Psychology; ed. by W. Ellis, London, K.P., 1938.; 1-11).
6. Freud, S. "Group Psychology & The Analysis of The Ego", London Hogarth Press, 1940.
7. Malinowsky, B. "Coral Gardens and their Magic", London, G. Allen & Unwin, 1925.
8. Chandra Das, J. "Some Notes on the Economic and Agricultural Life of a little known tribe on the eastern Frontier of India", (Anthropos, vol., 1937).
9. Thomson, G. "Studies in Ancient Greek Society", London, L.W., 1949.
10. Bernal, J.D. "The Social Function of Science", 1939.
11. Einstein, A. & Infeld; "The Evolution of Physics", Cambridge, Univ. Press, 1938.
12. Brown, J.F., "Psychology & The Social Order"; McGraw-Hill, 1936.
13. Lippit, R. & White, R. "The Social Climate of Children's Groups", (Child Behavior & Development, ed. by R. Barker & others)
14. Lewin, K. "A Dynamic Theory of Personality", McGraw-Hill, 1935, New York.
15. Thouless, R. "The Place of Theory in Experimental Psychology", (The British J. of Psychology, Sept. 1950; part, 1 & 2).
16. Lewin, K. "Psychology and the Process of Group living", (The J. of Social Psychology", 1943, vol. 17, p. 113-131).
17. Marmor, J. "Psychoanalysis", (Philosophy For the Future, ed. by R.W. Sellars & others; MacMillan, New York, 1949; p. 317-339)
18. Collins, M., "Modern Trends in Child Psychology", (The study of Society, by F.C. Bartlett & others, 1946

19. McGill, V.J., "A Psychological Approach to Personality", (' Philosophy For The Future', p. 287-316).
20. Rusk, G.Y., "The Methodology of Social Psychology : The Aspect method and the dialectical Method", (The J. of Social Psychology, 1941, vol. 14, 29-46).
21. Marquis, D.G. "Scientific Methodology in Human Relations", (Experiments in Social Process; ed. by J.G. Miller; McGraw-Hill, New York, 1950, p. 1-16)
22. Lippitt, R. "The Strategy of Sociopsychological Research", (Experiments in Social Process; p. 17-30).

THE PRESENT CRISIS IN SOCIAL PSYCHOLOGY

By

M. Soueif, M.A.

In this article the author holds that there is a real crisis in the field of social psychology. One of its significant symptoms is the boom of research in certain branches and its extreme poverty in others. Compare eg. the innumerable works on testing different abilities and their relation to some aspect of the environment, with the rare writings on the psychology of group work, or else compare works on the relation of the individual to the family, with those on the psychology of classes. To explain this we cannot avoid pointing out many reasons, some of which are due to social circumstances for which social psychologists are not responsible. But the specific reason that concerns us here and for which one assumes the responsibility of social psychologists, is the lack of a comprehensive theory. After getting rid of apriori assumptions, eg. the instinct assumption, social psychologists tended more clearly to experimentation. In fact one cannot deny the great progress achieved in experimental methods and techniques in the last few years. Nevertheless to accumulate experimental results cannot lead towards equilibrium and integration in scientific research. In other words this is not the way for establishing science, which is a dialectical unity of theory and experiment. Without theory it is impossible to interpret or even to perform decisive experiments. The work goes rather at random achieving contradictory results. Besides this lack of integration in the field and consequently, the lack of insight of the whole, discourage scientific workers and diminish their productivity. At the same time, it is left almost completely to their own choice, to decide in which sub-branch to work, as if it were a matter of mere hobby. This leads to more anarchy and disintegration. To avoid this vicious circle, the only way is to establish a working hypothesis, which makes use of experimental results, statistical reports and observations already achieved, synthesises their apparent contradictions and suggests new ways for experimentation and new aspects of sociopsychological reality.

In fact there are already some theoretical approaches in the field, psychoanalysis and the gestalt theory, to mention only the still seeming sound. But psychoanalysis, especially in its basic theoretical principles is unconvincing. It implicitly keeps the instinct hypothesis, insists on as-

suming a basic static type of human nature in spite of opposing recently discovered data, presumes the universality of the oedipus complex which has been disproved through anthropological discoveries and conceives of human behaviour as essentially biological thus losing sight of the objective value of cultural institutions and their power to evolve human nature. The Gestalt theory, though, is established on a much sounder conceptual basis, yet the method it chooses to deal with the developmental aspect of sociopsychological reality results in almost ignoring this same aspect. Hence to avoid psychoanalytical mechanical determinism which regards a human being as a slave to his basic static human nature, gestalt theorists fall into another kind of mechanical determinism, regarding a human being as a slave to his environment. Because of this serious defect deeply rooted in the gestalt theory, it cannot hold good as a comprehensive general theory.

Considering that sociopsychological reality is a dialectical type of reality, and considering the way in which attempts at establishing a theory developed along the history of social psychology, the author holds that the general comprehensive theory to come has to be really dialectical, so that it may fully explain human dynamic-developmental reality.